

اغتيالات في درعا.. حرب نفوذ بين روسيا وإيران

موسكو لن تترك الجنوب السوري في أيدي طهران



شكل الصراع المتنامي على النفوذ بين روسيا وإيران، الحليفان الرئيسيان لنظام الرئيس السوري بشار الأسد، خطورة متزايدة على الأوضاع الأمنية في محافظة درعا، مع تزايد عمليات الاغتيالات التي تستهدف خلق حالة من الفوضى في تلك المنطقة الاستراتيجية.

دمشق - سلطت موجة الاغتيالات الأخيرة في محافظة درعا جنوب سوريا الضوء من جديد على صراع النفوذ المتنامي بين الروس والإيرانيين في المنطقة التي تشهد كثافة في الاستهداف الإسرائيلي لمواقع إيرانية، ومساعي حثيثة من نظام الرئيس السوري بشار الأسد لاستعادة نفوذه بشكل كامل على تلك المنطقة الهامة.

وتزامن موجة الاغتيالات في وقت تضغط فيه إيران، الحليف الرئيسي للنظام السوري، على الأسد لإتمام سيطرته بشكل كامل على الجنوب، وهزيمة الجيش السوري الحر والجماعات المسلحة الأصغر في تلك المنطقة.

وقالت مؤسسة "عرب دايجست" الاستشارية في تقرير إن الاغتيالات الأخيرة في درعا تعتبر "علامة على عمل متوازن ووحشي" في صراع النفوذ الذي تقوده إيران في الجنوب السوري.

واعتقد الروس مفاوضات مع إسرائيل منتصف عام 2018 لإعادة سيطرة النظام على جنوب سوريا، حيث نصت تلك المفاوضات على أن تضمن روسيا إبعاد ميليشيات إيران عن الحدود مع إسرائيل والجولان نحو 100 كيلومتر. وتشير مؤسسة "عرب دايجست" إلى أن الرئيس السوري بشار الأسد يدرك جيدا المخاطر الكامنة في استفزاز الإسرائيليين، الذين شنوا مئات من الهجمات الجوية والصاروخية على النظام والميليشيات الإيرانية، كان آخرها في 18 و 21 نوفمبر الجاري، حيث من المتوقع أن يجد طريقة للحفاظ على استرضاء حلفائه الإيرانيين أثناء موازنة توقعات ومخططات الروس.

وبحسب مقال نُشر على موقع الأوبزرفر السوري، أيرم ضباط من الفرقة الرابعة مدرع برئاسة ماهر الأسد اتفقت مع مقاتلي تنظيم داعش السابقين لتفويض اغتيالات في محافظة درعا.

واستشهد المقال بما أسماه "مصادر خاصة" قولها إن تلك الصفقات تستند إلى استجابة طلب المقاتلين بالإفراج عن رفاقهم المحتجزين لدى الفروع الأمنية، تتضمن "سنطلق سراح سجين يهيم مقابل كل اغتيال تقوم به وفوضى أمنية تصنعها في الجنوب".

وتشير المصادر إلى أن إبقاء الفصائل المتنافسة في حالة عدم استقرار من خلال الاغتيالات هي إحدى وسائل تحقيق غاية

القوة المهيمنة في الجنوب

والقنيطرة ودرعا. وتقول دوائر أميركية إن "هذه كانت خطوة ستجعل روسيا القوة المهيمنة" في جنوب سوريا من خلال تعزيز الحكم والهياكل العسكرية التي تسيطر عليها.

ونظمت في الأونة الأخيرة اجتماعا مع النظام وقادة سابقين في الجيش الحر وقادة محليين بهدف تشكيل لجنة للإشراف على إدارة المحافظات الثلاث في أقصى جنوب سوريا، وهي السويداء

عمليات الاغتيال التي تستهدف نشطاء وعسكريين تابعين للنظام أو المعارضة على حد سواء. وكانت روسيا قد توصلت في اتفاق صيف 2018 على إنهاء القتال في درعا.

السيطرة وتعزيز النفوذ لكل الأطراف المتصارعة في المنطقة. ويقول مراقبون إن المقداد وزير الخارجية على الوجود الإيراني في تلك المناطق من بين الأسباب الرئيسية وراء تزايد

المقداد يخلف المعلم على رأس الدبلوماسية السورية

عام 1994، وعمل مع الوفد الدائم لسوريا في الأمم المتحدة، ومثل دمشق في العديد من المؤتمرات الدولية وشغل عضوية عدد من لجان المنظمة. ويقول أحد العاملين في وزارة الخارجية السورية إن "المقداد هو خريج المدرسة ذاتها التي تخرج منها وليد المعلم، مشيراً إلى أن كليهما اشتركا في إدارة الملف اللبناني في أكثر اللحظات الحرجة للعلاقة بين البلدين"

لوزير الخارجية، على أن يحل السفير بسام الصباغ مكان الجعفري في نيويورك. والمقداد، من مواليد قرية عصم التابعة لمحافظة درعا عام 1954، تولى منصب نائب وزير الخارجية منذ عام 2006، إلى جانب وزير الخارجية الراحل وليد المعلم، وتولى بين عامي 2003 و 2006 منصب مندوب سوريا لدى الأمم المتحدة. وانضم المقداد إلى السلك الدبلوماسي

عين الرئيس السوري بشار الأسد، الأحد، بمقتضى مرسوم رئاسي فيصل المقداد وزيراً للخارجية خلفاً لوليد المعلم الذي توفي الأسبوع الماضي بعد سنوات قضاهما على رأس الدبلوماسية السورية. وبالإضافة إلى مرسوم تسمية المقداد، أصدر الأسد مرسومين آخرين يقضيان بتسمية مندوب سوريا الدائم لدى الأمم المتحدة بشار الجعفري نائباً

وتعمل روسيا التي تنتشر جنودا لحفظ الأمن في درعا على إبعاد الميليشيات الإيرانية عن الحدود السورية الإسرائيلية، كما أنها تستخدم مزجاً من التكتيكات الصعبة والناظمة لتعزيز نفوذها في المنطقة، عبر إدارة العديد من المشاريع الإنسانية في محاولة لتعزيز صورة الروس كمفاوضين. وقال بسام بريندي، وهو دبلوماسي سوري سابق، إن إيران شجعت الأسد

الحركات المسلحة تلعب ورقة إسلامي السودان لإعادة التموقع سياسيا

تستفيد منه الحركات المسلحة، وأن الترويج لقوة الإخوان اعتماداً على فترات سابقة ليس له وجود حقيقي في الوقت الراهن.



عبد الواحد إبراهيم

تصريحات قادة الجبهة الثورية صامدة للشارع والنخبة

وحاول رئيس حركة العدل والمساواة، اللعب على وتر معاداة الحكومة الانتقالية لقيم وعادات السودانيين وكسب ود البسطاء الذين يجذبون للخطاب الديني، واستغل تقديمه واجب العزاء في القارئ الراحل نورين محمد صديق، الذي لقي مصرعه في حادث مؤخراً، للتأكيد على أنه لن يسمح بعرقلة تعليم القرآن في مستويات من مراحل التعليم، قائلاً "هذا الأمر لن يضي بيان الله تعالى ونحن أحياء".

وأكد الباحث السياسي علاء الدين محمود، أن مغازلة الحركات المسلحة للإسلاميين لم تتوقف، غير أن استمرارها بعد توقيع اتفاق سلام يبرهن على أن هناك رغبة في تفويض قيم ومبادئ الثورة، بعد أن خلقت واقعا جديدا قطع الطريق أمام القوى الإسلامية الانتهازية التي سعت لتغيب عقول البسطاء.

وأوضح "العرب"، أن تصريحات قادة الحركات من الصعب أن تحدث تغييراً في طبيعة المرحلة الانتقالية، بعد أن لفظ الشارع الإسلاميين، ولا مجال لعودتهم على أكتاف هذه الحركات، وسوف يظل الشارع الحامي لمبادئ الثورة.

يجعلهم قادرين على احتواء الإسلاميين "المعتدلين". وذهب البعض من المتابعين، إلى تحميل السلطة الانتقالية جانبا من المسؤولية، فقد أفسحت المجال أمام الحركات المسلحة للدخول في مباحثات سياسية مع إسلاميين بهدف احتواء حركة العدل والمساواة المعروفة بقرتها منهم.

ويعتقد كثيرون أن هذه الحركة التي يتزعمها جبريل إبراهيم، هي "جناح عسكري للحركة الإسلامية"، وبإمكانها المساعدة في إنزال بنود اتفاق السلام على الأرض في إقليم دارفور، الذي تملك نفوذاً واسعاً فيه.

وأثارت زيارة جبريل إبراهيم لمنزل الراحل حسن الترابي، قبل زهابه إلى الآلاف من اللاجئين في معسكرات النزوح حفيظة قوى سياسية وشعبية في المركز والهامش. واعتبروها دليلاً على رغبة الحركة في استعادة الظهير الشعبي الذي يشكل من الإسلاميين، وحرصها على قيادة التيار الإسلامي وإعادة تقديمه في صورة مغايرة.

وتحتاج الحركات المسلحة إلى ظهير شعبي يدعمها مستقبلاً، لأن غالبية التنظيمات الموقعة على اتفاق السلام، ليس لديها ثقلا سياسيا، وطغت عملية العسكرية المستمرة على تحركاتها السابقة.

ومتوقع أن تذهب باتجاه البحث عن كتل مجتمعية وسياسية تحتمي بها، في ظل التباعد القائم بينها وبين جماهير الأحزاب المدنية التي تتعامل معها على أنها منافس قوي يهدد مكاسبها التي حققتها من الثورة. ويتفق سياسيون، على أن الحركة الإسلامية تفقر للنفوذ الكبير الذي

أن يفيد السودان على مستوى المركز أو الهامش الذي تعبر عنه قيادات الحركات المسلحة، والأولوية لابد أن تكون لإعلاء كلمة القانون واسترداد أموال الشعب، ومعاينة كل من تورط في جرائم القتل، والفساد السياسي والاقتصادي والإعلامي.

وفسّر إبراهيم خطوة الحركات على أنها "مغازلة صريحة لجناح من الإسلاميين مازال نافذاً داخل المكون العسكري، قبيل تشكيل الحكومة الثورية التشريعي، وأن التقارب بين الجبهة الثورية والجيش يأتي في هذا الإطار".

وتحاول قيادات الفصائل المسلحة إعادة تقديم نفسها على أنها تؤمن بمبادئ الديمقراطية والتعددية، بما

ذاته. وشهدت المرحلة الانتقالية لقاءات عقدها رئيس الحكومة عبدالله حمدوك وعدد من القوى المنخرطة في تحالف الحرية والتغيير، وأعضاء مجلس الشورى صامدة للشارع والنخبة، مع أحزاب إسلامية متحالفة مع المؤتمر الوطني المنحل.

وقال المحلل السياسي عبدالواحد إبراهيم، إن تصريحات قادة الجبهة الثورية صامدة للشارع والنخبة، والحديث عن مهادة مع من أسهموا في ارتكاب جرائم عديدة وفي مجالات مختلفة هو ردة إلى الوراء.

وأضاف "العرب"، أن الإسلاميين يحاولون بنسبتن الطرق العودة بالسودان إلى ماضيهم القبلي، والتعامل معهم في هذا الوقت لا يمكن

تستغل الحركات المسلحة ترد الحكومة في حسم مسألة التعامل مع رموز النظام السابق، مع توالي الاتهامات للجنة تفكيك الإخوان بالتقصير، ويطع حركاتها في مواجهة الإسلاميين. ووجدت الدعوة الأخيرة فضاء للسير فيه، لأن بعض القوى المدنية والعسكرية أقدمت على استخدام تلك الورقة بحثاً عن المزيد من المكاسب في إطار تنافس سياسي بينهما على مستوى إدارة المرحلة الانتقالية.

لكن ظل الموقف في إطار التلويح أو التهديد، وعمد كل طرف إلى فرملة إمكانية تطوره، خوفاً من غضب الشارع، حتى دخلت قيادات في الجبهة الثورية كجناح جديد في السلطة تتبع المنهج

الخرطوم - عملت قيادات حركات مسلحة على مغازلة قوى سياسية محسوبة على الحركة الإسلامية في السودان، بحديث تضمن إمكانية الذهاب إلى مصالحة مع من وصفوا بـ"المعتدلين"، في محاولة للاتفاف على الثورة التي أزاحت نظام عمر حسن البشير، وبدا أن هذه الحركات تبحث عن إعادة تموضع لها في الداخل.

ويدعا رئيس الحركة الشعبية قطاع شمال مالك عقار ورئيس حركة تحرير السودان مني أركو مناوي، خلال استضافتهما على شاشة تلفزيون السودان، مساء السبت، إلى إجراء مصالحة وطنية مع القوى السياسية، بما فيها أعضاء النظام السابق ممن لم يتورطوا في جرائم أو مخالفات قانونية.

ولاقت دعوة القياديين العائدين إلى الخرطوم، بعد التوقيع على اتفاق سلام مع السلطة الانتقالية، رفقاً واسعاً من نخب وقوى سياسية رأت أن الأمر يعبر عن مصلحة خاصة بحركات تبدو في صورة أكثر انفتاحاً على حساب أرواح مئات الآلاف من الأبرياء، وراحوا ضحية جرائم النظام السابق، في حين أن القضاء السوداني لم يفصل بعد في مئات من الجرائم التي تورطت فيها قيادات بالحركة الإسلامية.

ويقول مراقبون إن تلك الدعوات تسعى للحفاظ على جهاز الدولة القديم وإعادة الحركة الإسلامية إلى الواجهة، تنفيذاً لقوى فاعلة بالسلطة الانتقالية لديها صلات بنظام المعزول، وتنفيذاً لرغبات جهات إقليمية تسعى إلى إعادة دمج تنظيم الإخوان وعدم إقصائه من المرحلة الانتقالية، بما يعيد النظر في توازنات القوى الحالية ويدعم وجود خليط من الأفكار المختلفة بحجة دعم الديمقراطية.



البحث عن الظهير الشعبي بين الإسلاميين